

سياسة محمد رضا بهلوي تجاه الاتحاد العالمي للشركات النفطية الكنستريوم (دراسة تاريخية)

الدكتورة زينب صبري مهدي

كلية الآداب / جامعة ذي قار

الملخص :

إن البترول الإيراني كان المسيطر على السياسة الإيرانية والتدخلات الدولية الأمر الذي جعل إيران عرضة للاحتلال من بريطانيا والاتحاد السوفيتي في مراحل مختلفة من تاريخها السياسي، وتعد هذه الدراسة مختصة في الشركات العالمية المستثمرة للبترول الإيراني والتي يطلق عليها الكنستريوم، يقسم البحث إضافة إلى المقدمة والخاتمة على خمسة موضوعات، يتطرق الموضوع الأول إلى الخلفية التاريخية للبترول الإيراني، أما الموضوع الثاني فيتناول موقف محمد بهلوي من تأميم البترول الإيراني والتدخلات الدولية، فيما جاء الثالث حول انشاء كنستريوم للبترول الإيراني، أما الرابع قانون عام 1957 والتدخلات الدولية، وقد جاء الموضوع الخامس ليتناول موقف الكنستريوم بعد قانون 1957، وفي خاتمة البحث عرض لأهم الاستنتاجات التي توصل لها البحث.

Abstract:

Iranian oil was dominating Iranian politics and international interventions, which made Iran vulnerable to occupation from Britain and the Soviet Union at various stages of its political history, and this study specializes in international companies that invest in Iranian oil and are called a consortium. The research is divided in addition to the introduction and conclusion of five investigators, the first topic deals with the historical background of Iranian oil, while the second topic deals with the revolution of ratification of the nationalization of Iranian oil and international interventions, while the third topic deals with the establishment of an Iranian oil consortium, while the fourth topic Law of 1957 deals with the dimensions and international interventions . The fifth section came to address the position of the consortium after the law in 1957, and at the conclusion of the research are the main conclusions of its research.

المقدمة

بعد أن كان البترول هو المسيطر على السياسة البترولية الإيرانية يمر خلال مدة الخمسينيات من القرن الماضي بمرحلة جديدة تستكمل بها السيطرة على ثرواتها البترولية وتأتي هذه المرحلة الجديدة بعد نجاح السياسة البترولية الليبية بالضغط على الشركات البترولية لتتفي المطالب التي حددتها ليبيا لنفسها وكان هذا نقطة التحول في السياسة البترولية العالمية ولفهم طبيعة المرحلة التي تخطوها إيران في مجال إعادة

النظر في سياستها البترولية نحو مجموعة الشركات البترولية العالمية والتي يطلق عليها لفظ كنسورتيوم (CONSORTIOM) فمن الالهية استعراض المرحلة التي مرت بها (ايران) خلال مرحلة انشاء الكونسورتيوم والتدخلات الدولية في الشؤون الاقتصادية التي تُعد من أدوات التنظيم الاحتكاري للسوق الدولية البترولية في منطقة الشرق الاوسط بصورة عامة وايران بخاصة.

قسم البحث على عدة محاور ، الخلفية التاريخية للنفط الإيراني حتى انشاء الكونسورتيوم ، وكذلك موقف محمد رضا بهلوي لتأميم النفط الإيراني والتدخلات الدولية ، وأنشاء الكونسورتيوم للنفط الإيراني ، كما تطرقنا الى قانون 1957 وموقف الكونسورتيوم بعد هذا القانون .

الخلفية التاريخية للنفط الايراني حتى انشاء الكونسورتيوم .

قبل الخوض في الخلفية التاريخية للنفط الايراني لا بد أن نعرف الكونسورتيوم (تطلق كلمة كونسورتيوم عادة على المشروعات التي تقوم على نحو مشترك بين عدد ضئيل من الشركات الكبرى المتنافسة في صناعة معينة وخاصة تلك المشروعات التي تكون على المستوى الدولي وان كان يلاحظ ان اللفظ لم يستخدم في الاتفاقات البترولية الا فيما يتعلق بـ(كنسورتيوم) ايران الذي أنشأ عام 1954 وعلى هذا النحو فإن الكونسورتيوم هو مشروع مشترك يجمع عددًا من المشروعات التي تملك رأس ماله ملكية مشتركة او بعبارة أخرى هو ملكية مشتركة لعدد من المشروعات المستقلة) اكتشف البترول الايراني لأول مرة في ايران في مسجد سليمان في عام 1908 وبناءً على ذلك شكلت شركة البترول الأنجلو- الايرانية في الرابع عشر من ابريل 1909 برأس مال قدره مليون جنيه استرليني، في حين بدأ الانتاج الفعلي للنفط وبكميات كبيرة في عام 1914 في الحرب العالمية الاولية، وهذا ما شجع الحكومة البريطانية على ابرام عقد مع الشركة في عام 1914 امتلكت بموجبه 51% من الاسهم⁽¹⁾ .

تُعد بريطانيا أول دولة تستغل البترول الايراني وقد أسست أول شركة للبحث والتنقيب عن البترول الايراني في عام 1901 تعرف باسم (شركة البترول الانجليزية الفارسية) وهذه الشركة تنهج سياسة بريطانية في سيطرتها على الموارد البترولية الايرانية لدرجة اصبح تاريخ شركة البترول الانجليزية الايرانية جزءًا لا يتجزأ من تاريخ ايران السياسي والاقتصادي والدبلوماسي وحتى الاجتماعي ايضاً وكان لها سلطة وتأثير على كبار رجال السياسة الايرانية واصبحت هذه الشركة دولة داخل الدولة بل لعلها وحدها كانت الدولة في ايران⁽²⁾ .

تعد عقود البترول من العقود الحديثة النشأة نسبيًا اذا ما قورنت بالعقود الأخرى المتعارف عليها في المواد المدنية والتجارية سواء في مجال المعاملات الداخلية ام في مجال المعاملات الدولية الخاصة .

يطلق على عقود البترول تسميات عديدة، فقد اطلق عليها فقهاء القانون امثال احمد عبد الحميد عشوش، (الاتفاقيات البترولية) في كتابه النظام القانوني للاتفاقيات البترولية في البلاد العربية الصادر عن دار النهضة العربية 1975، كما أطلق عليها محمد طلعت الغنيمي اصطلاح (عقد الامتياز البترولي) في بحث مقدم الى مؤتمر البترول العربي السادس بـغداد عام 1967 بعنوان تغيير الاوضاع وعقد الامتياز البترولي. وتماشياً مع مصطلح (العقد البترولي) سنستخدم مصطلح (عقد البترول) بدلا من الاصطلاحات الأخرى. وذلك لان هذا المصطلح يعبر بوضوح ودقة عن حقيقة المقصود. وأصدق دلالاته على مضمون الاتفاق المبرم بين الأطراف، في حين أن استخدام اصطلاح (اتفاقية) يُعد غير دقيق لأنه يستخدم في نطاق القانون الدولي العام في حال ابرام الاتفاقيات بين الدول⁽³⁾ .

ومنذ اكتشاف البترول وتأسيس شركة البترول البريطانية، بدأت بنهب نفط ايران بكميات كبيرة. وبعد فترة زمنية قليلة سيطر الاحتكار البترولي على نفط ايران سيطرة مطلقة نتيجة عقود الامتيازات الممنوحة من

قبل شاه إيران. فتأميم صناعة البترول كان في الحقيقة تحرير نفط إيران وإلغاء نظام الامتيازات الاجنبية وعلى وجه الخصوص الامتيازات الأتية:

1. امتياز رويتر

2. امتياز دارسي

3. اتفاقية 1933

4. ملحق اتفاقية 1933 (غس-غولشائيان)

بالمقابل فإن الروس فشلوا في اكتشاف البترول الإيراني لأسباب فنية وتمويلية، ودخلت إيران القرن العشرين دون تقدم يذكر في مسألة التنقيب عن البترول حتى عام 1901 عندما منح مظفر الدين شاه (1869-1906) امتيازًا للإنجليزي (ويليام كنكوس دارسي) لاستخراج وحمل ونقل وبيع البترول في إيران لمدة 60 عاما مقابل 16% من عائدات البترول تم تخصيصها لصالح الحكومة الإيرانية⁽⁴⁾.

وشملت بنود الاتفاق السماح (لدارسي) بالبحث عن الغاز الطبيعي والبترول واستخراجها وبيعها ولمدة 60 سنة، مع منحه حق مد خطوط البترول خلال المناطق المستخرج البترول منها. كما تم تخويله وتأسيس شركة أو عدة شركات للانتفاع من هذا الامتياز، ونصت المادة العاشرة من الامتياز على أنه على صاحب الامتياز بعد مرور شهر من تأسيس الشركة دفع مبلغ وقدره 20 ألف ليرة انجليزية نقدا و20 ألف ليرة أخرى كأسهم للدولة الإيرانية، وإذا لم يستطع صاحب الامتياز تأسيس شركة رسمية أولى في السنتين الاوليتين فيعد الامتياز باطلا قانونياً⁽⁵⁾.

أخذت الخلافات تظهر بين الحكومة الإيرانية والشركة الأنجلو- إيرانية حول قلة عائدات البترول الإيراني من الأرباح بموجب اتفاق (وليام نوكس دارسي)، بحيث أصبحت حصة إيران البترولية من أرباح نفطها في العام 1931 حوالي (872,306) جنيه استرليني، بعد أن كانت أكثر من (1,312,288) جنيه استرليني في العام الذي سبقه، وقد حاولت الحكومة الإيرانية الدخول في مفاوضات مع الشركة لزيادة هذه العوائد، ولكن ذلك لم يجد نفعاً، مما دفع الحكومة الإيرانية الى اتخاذ قرار من جانب واحد في تشرين الثاني 1932، يقضي بإلغاء الامتياز البترولي الممنوح للشركة عام 1901، وتمت المصادقة عليه في مجلس النواب في كانون الأول 1932، وعلى اثر ذلك تدخلت الحكومة البريطانية، وعندها قررت عصبة الأمم العودة الى المفاوضات، وفعلاً توصل الطرفان الى عقد بترولي جديد في التاسع والعشرين 1933، استطاعت الحكومة الإيرانية بموجب هذا العقد ان تحقق ولو بعض المزايا مثل تخفيض المساحة التي يشملها الامتياز أي اقتصرت على النصف الجنوبي من المساحة الاصلية وعلى ان تحصل إيران (4) شلنات عن كل طن بترول تبيعه الشركة للاستهلاك المحلي، تؤول كافة ممتلكات الشركة الى الحكومة الإيرانية بعد انقضاء 60 عاماً من تاريخ توقيع الاتفاق، وان تتعهد الشركة بأن تختار العمال المهرة والموظفين من الاداريين وبذلك تعتبر الاتفاقية عام 1933 افضل بكثير من امتياز دارسي عام 1901⁽⁶⁾.

خلال الحرب العالمية الثانية تسابقت الدول الكبرى وعلى رأسها، المملكة المتحدة و الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي للحصول على مزيد من الامتيازات البترولية والسيطرة على حقول البترول في إيران. إلا أن الحكومة الإيرانية أعلنت رفضها لجميع العروض التي تقدمت بها هذه الدول، وطالبت من الشركة البريطانية بإجراء تعديلات على الاتفاقية المبرمة بين البلدين. تقدمت الشركة البريطانية باتفاقية إضافية أو مكاملة تضمن بنوداً لصالح إيران ولكن البرلمان الإيراني رفضها⁽⁷⁾.

وكان (رحيميان)، أحد أعضاء المجلس الرابع عشر وهو من مدينة (قوتشان)، أول من اقترح تأميم صناعة البترول في البرلمان الإيراني. ولكن لم يُناقش اقتراحه في تلك الفترة. إلى أن في يوم 23 أكتوبر 1949،

تأسست الجبهة الوطنية في منزل محمد مصدق وبحضور اثني عشر عضواً آخر من مختلف التيارات السياسية. وكانت تهدف هذه الجبهة حماية حقوق صناعة البترول الإيرانية .

في يوم الحادي عشر من يناير 1951 اقترحت الاقلية في البرلمان برئاسة (محمد مصدق) تأميم صناعة البترول وقام علماء الدين بقيادة آية الله (ابو القاسم الكاشاني) بتأييد التأميم وطالبوا الشعب بتأييد هذه الخطوة. فتعززت خطوات اعضاء البرلمان من أجل تأميم البترول إلا إن رئيس الوزراء (رزم آرا) رفض العمل بالقرار. فقامت جماعة فدائيو الاسلام بقيادة (نواب صفوي) بالتحطيط لاغتيال رئيس الوزراء بسبب معارضته لتأميم صناعة البترول ودفاعه عن المصالح البترولية البريطانية في إيران. فقد اطلق (خليل طهماسبي) عضو الجماعة يوم السابع من مارس 1951 النار على رئيس الوزراء رزم آرا وارداه قتيلا، وبذلك حال دون قيام الحكومة بمنع تأميم البترول الإيراني⁽⁸⁾. فاغتيال (رزم آرا) شدد من عزيمة الشعب واصراره على تأميم البترول، وقد صادق البرلمان الإيراني يوم 15 مارس 1951 على تأميم صناعة البترول وبذلك تمكن الشعب الإيراني من السيطرة على صناعة البترول.

ثورة مصدق للتأميم البترول الإيراني والتدخلات الدولية

بدأت كل من (الولايات المتحدة الأمريكية) و(بريطانيا) باتخاذ موقف سلبي من (محمد مصدق)، فهما المتضرر من تأميم البترول الإيراني، كما بدأت الحملات الإعلامية تصوب أسهمها لمصدق حيث قالت جريدة التايمز: "إن التوتر الداخلي لإيران لا يمكن مواجهته إلا بتوجيه الاتهام لبريطانيا ككبش الفداء"⁽⁹⁾. وتطورت الأمور بسرعة حيث نجح (مصدق) بوضع القوات المسلحة الإيرانية تحت سيطرة الوزارة الإيرانية التي كان يرأسها في يوليو 1952، ويعد ذلك هزيمة فعلية لسلطة (محمد رضا بهلوي) على الجيش الذي يعد القوة الرادعة لمعارضيه، وقد أراد (محمد مصدق) استخدام الجيش سلاحاً مشهراً في وجه (الشاه)، لا يستطيع هو ورجال البلاط الوقوف في وجهه أو التصدي له⁽¹⁰⁾.

وعليه بدأ (مصدق) في توجيه الدولة الوجهة التي يرتئها، بعد أن ضمن ولاء الجيش له، فأعاد جميع الأراضي المصادرة لأملك الدولة، واستقطع نسبة كبيرة من ميزانية البلاط الشاهنشاهي وضمها إلى ميزانية وزارة الصحة، ومنع اتصال (الشاه) برجال السلك الدبلوماسي في طهران، وزاد من عدد حرس الشاه ليراقبوا تصرفاته، كما استقطع 15% من ميزانية الجيش لزيادة خزانة الدولة، وزاد من عدد طرق المشاة وقام بتطهير القوات المسلحة من العناصر الموالية للشاه، وأسس لجاناً للتحقيق في الفساد المنتشر بين رجال المؤسسة العسكرية، وانتهى به المطاف إلى إجبار الشاه والأسرة الحاكمة على مغادرة إيران إلى إيطاليا أوائل 1953⁽¹¹⁾.

ولعل من أهم أسباب فشل حكومة (مصدق)، أنها واجهت قضية (الحزام الشمالي)⁽¹²⁾ وهي مشكلة أساسية، حيث إن إيران التي كانت حلقة مهمة لإنجاح المشروع، كانت في صراع مع بريطانيا حول تأميم البترول، وإقدام (محمد مصدق) منذ توليه رئاسة الحكومة الإيرانية عام 1951، على تبني سياسة الحياد في العلاقات الخارجية؛ لذلك لم يكن متحمساً للمشروع بسبب عدم رغبته في خلق التوترات مع جاره الشمالي المتمثل بالاتحاد السوفيتي السابق⁽¹³⁾.

لذلك وبهدف إقامة مشروع الحزام الشمالي، أسرعت الولايات المتحدة الأمريكية وبالتعاون مع بريطانيا بالإطاحة بحكومة (مصدق) في أغسطس عام 1953. من خلال انقلاب عسكري، وقد عبر (الشاه) بعد عودته مباشرة إلى إيران عن رغبة بلاده في الانضمام إلى مشاريع الدفاع الغربية وقال: "إن إيران ستتمكن من أن تصبح حلقة أساسية في دفاع العالم الحر"⁽¹⁴⁾. ورغم إشارة الشاه هذه فإن الحكومة الإيرانية لم تعلن رسمياً رغبتها في الانضمام إلى مشروع التحالف الغربي حتى عام 1954، وقال الجنرال (فضل

الله زاهدي) رئيس الحكومة الإيرانية آنذاك، بأن حكومته ترغب في التوجه نحو الغرب بمعنى الابتعاد عن المد السوفيتي⁽¹⁵⁾.

وللأخطار التي أحاطت بالضباط المفصولين من الجيش والذين اعتقدوا أن الجيش والشاه لا يفتقران، كونوا لجنة سرية لحماية الأمة من الثوار المنادين بالجمهورية وبدأت جماعة من الضباط المفصولين الاتصال بالزعماء الدينيين وبالمخابرات الأمريكية والبريطانية لتمويل انقلاب عسكري للإطاحة بنظام مصدق، فقد كانت لكلا المخابرات البريطانية والأمريكية أسبابها الخاصة، ومن أهم هذه الأسباب الحفاظ على مصالحها البترولية والأمنية في الخليج وإيران، ومن ثم كانت دعوة الضباط الإيرانيين المفصولين بمنزلة إشارة شرعية لها من أجل التحرك لاسترجاع سلطة الشاه باعتبارها المدخل الطبيعي لحماية مصالحهم⁽¹⁶⁾.

تلاقت الأهداف فانشغل رجال الجيش الإيراني والعملاء الأجانب في تدبير محاولتهم للإطاحة (بمصدق)، وبدأت الخلافات الأيديولوجية تتفجر داخل (الجبهة الوطنية)، حيث تركزت على تأميم الشركات الكبرى خصوصاً شركات النقل والتليفون، ومنح المرأة حق الانتخاب، وكذلك وضع خطة للإصلاح الزراعي، ومصادرة المشروبات الكحولية أو منع بيعها.

ونتيجة لهذه الخلافات التي ظهرت اتهم (مصدق) بأنه معادٍ للإسلام والشريعة وأنه يسعى لإقامة ديكتاتورية اشتراكية، ومن ثم انسحب من الجبهة الوطنية أهم شخصية دينية فاعلة فيها (آية الله أبو قاسم الكاشاني) وبصحبته مؤيدوه⁽¹⁷⁾. نتيجة للخلافات المتفجرة داخل (الجبهة الوطنية) وفقدانها أهم عناصرها الدينية النشطة، بالإضافة إلى تمويل المخابرات الأمريكية للمحرضين؛ لهذا استطاع الجيش بضباطه الساخطين توجيه ضربتهم في أوائل أغسطس 1953، حيث نجحوا في احتلال مقر الوزارات وإلقاء القبض على الوزراء والاستعانة بقوة مكونة من (37) دبابة كان يقودها أحد رجال المخابرات الأمريكية، ونسفت مسكن رئيس الوزراء، كما قام المأجورين من العامة بالدخول لقلب العاصمة طهران، وقامت الصحف العالمية الغربية بالنقاط الصور المعبرة عن تظاهرات شعبية لكي تظهر للشاه أنها أفقدته من (مصدق) عن طريق ثورة شعبية جماهيرية⁽¹⁸⁾.

وعاد الشاه منتصراً إلى العاصمة ولديه رغبة كبيرة في إقامة ديكتاتورية معتمدة على جهاز مخابرات إيراني جيد، ومدعم بقوة بوليسية متفوقة ونجح في تشييد جهاز (السافاك) والمخابرات الإيرانية بالاستعانة بالمخابرات الأمريكية وخبرة (الموساد) الإسرائيلي. وبفضل القوات المسلحة الإيرانية والشرطة السرية أصبح (محمد رضا) قادراً على كبح المعارضة وتمزيق المنظمات المناوئة لسلطانه منذ عودته للحكم عام 1953 وبدأ بحل (الجبهة الوطنية) وألقى القبض على معظم أعضائها وعلى رأسهم (مصدق)، وأعدم وزير الخارجية (حسين فاطمي) وحكم بالسجن على (مصدق) لمدة ثلاث سنوات ثم أفرج عنه عام 1956 ووضع تحت المراقبة حتى وفاته عام 1965. وعليه فقد تحمل حزب (توده) وزر المرحلة المصدقية كلها⁽¹⁹⁾.

إنشاء الكنسورتيوم للبترول في إيران

استطاعت الحكومة البريطانية تحقيق الشق الأول في نزاعها مع إيران بإطاحة الحكومة الوطنية التي تبنت تأميم بزعمامة الدكتور مصدق كما استطاعت تحقيق الشق الثاني وهو استغلال البترول بعد الصراع المرير الذي نشب بين الدولتين الإيرانية والبريطانية، وايضاً حققت مبدأ جديد هو تحول النزاع على البترول الإيراني الى ميدان الدولي حتى لا تتقف وحدها في المستقبل، اذا اصطدمت مع الاتحاد السوفيتي هناك، ونشأ بايعاز من الحكومة البريطانية احتكار دولي غربي جديد للبترول اشتركت فيه كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وانجلترا وهولندا. اما في إيران، فأقائد الانقلاب (فضل الله زاهدي) الذي كان

يستحيل عليه سياسياً ان يستنكر التأميم ويتعامل مباشرة مع البريطانيين ، فأن اعادة استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، ايران وبريطانيا في شهر ديسمبر 1953 واوفد الرئيس الامريكى مستشارة لشؤون البترول (المستر هوفر) لتنقية الجو بين البلدين المتنازعين فقام الرجل بدورة خير قيام وعلى اتم وجه ، وتكررت الزيارة لكل من لندن وطهران، وفي اوائل سنة 1954 بدأت المفاوضات بين ممثلي كل من بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية وايران للتباحث في مستقبل البترول الايراني اسفرت عن اتفاق اذيع في اغسطس 1954 وصدق عليه البرلمان الايراني في 31 اكتوبر 1954 بين الحكومة الايرانية ومجموعة من الشركات الاجنبية يقال لها تيسيرا (الكنسورتيوم) واستطاع الجنرال (فضل الله زاهدي) رئيس الوزراء الايراني دفع العقد الايراني المتمثل في الكنسورتيوم وتميره في البرلمان الذي كان قد عُين قبل ذلك بفترة قصيرة رغم معارضة قطاع كبير من الصحافة الايرانية وانصار مصدق الذين كانوا ما يزالون اقوياء .

وتتكون مجموعة الكنسورتيوم من ثمان شركات بترولية كبرى ، خمسة منها امريكية وثلاث شركات بريطانية وفرنسية وهولندية، وانضمت اليهم مجموعة ابريكون البترولية وهي امريكية ايضاً بعد أن تنازلت الشركات الامريكية المشتركة في الكنسورتيوم عن جزء من حصتها وذلك في شهر ابريل 1955 بعد موافقة الحكومة الايرانية على النحو التالي:

- 1- الشركة الانجليزية للبترولية (الانجليزية الايرانية سابقاً) 40% .
- 2- مجموعة الرويال دتش شل الهولندية 14% .
- 3- الشركة الفرنسية للبترول 6%
- 4- شركة سكوني اويل للبترول 7%
- 5- شركة ستاندارد اويل للبترول (نيو جرسى) 7%.
- 6- شركة تكساس للزيت 7%.
- 7- شركة ستاندارد اويل للبترول (كاليفورنيا) 7%.
- 8- شركة اللف للبترول 7% .
- 9- وكالة ابريكون 5% من الشركات الامريكية .

عقد الاتفاق مع مجموعة الشركات البترولية العالمية (الاخوات السبعة التي اصبحت تعرف باسم الكنسورتيوم بهدف شراء وتطوير البترول الايراني والوصول إلى اتفاق ودي مع الحكومة الايرانية حيث حصلت الشركات الامريكية على 40% ، من مجموع الحصص، وحصلت الشركات البريطانية 40% بينما حصلت الشركات الهولندية على 14% من مجموع الحصص وحصلت الشركات الفرنسية على 6% من مجموع الحصص، كما أتفق على سريان جميع الترتيبات لمدة عشرين عاماً يصبح بعدها من حق الشاه تأميم المؤسسات البترولية وتعهده الشاه بتوجيه الموارد المالية لتحديث بلاده وتطويرها اجتماعياً اقتصادياً كما حدث بعد ذلك⁽²⁰⁾ .

قانون 1957 والتدخلات الدولية

اصبحت المشاركة منذ خمسينات القرن الماضي ظاهرة منتظمة في الغالبية العظمى من الاتفاقيات البترولية المبرمة بين الدول المصدرة وشركات البترول الاجنبية وبشكل خاص تلك المعروفة منها باسم القادمين الجدد (NEW COMERS) او المستقلين (Independents) .

ولم تكتف الدول النامية بتضمين عقودها مع هذه الشركات نصوصاً تتعلق بمشاركة الدولة في رأس المال والاستثمار او كليهما بل ان هذه الشركات اصبحت الزامية بموجب الدستور او القانون في بعض الدول .

وفيما يخص إيران تجدر الإشارة الى أن قانون البترول الإيراني لسنة 1957 الذي ينص في مادة السادسة على وجوب تملك شركة البترول الوطنية الإيرانية لـ30% على الأقل من رأسمال المشروع الي يقوم باستغلال البترول⁽²¹⁾.

ونظرا لعدم توافر الامكانيات الكافية لشركة البترول الإيرانية (نيوك) للقيام بأعمال البحث والتنقيب عن البترول في إيران ورغبة في اجتذاب هيئات وشركات بترولية اخرى للقيام بهذه العمليات حت تحقق إيران اكبر قدر من الارباح فقد صدر في عام 1957 قانون البترول الجديد الذي يخول لشركة البترول الوطنية الإيرانية (نيوك) منح حقوق وليس امتيازات في ثمان مناطق حددها القانون وقد حرصت الشركة الوطنية على فرض قيود تشمل صغر المساحات المقدمة الممنوحة وكذلك المبلغ الذي يدفع مقدما والتزامات الحفر والتنازل الاجباري بصورة اسرع او زيادة كميات البترول الخام التي تسلم كجزء من الحصة ، وحتى لا يكون لبس وسوء فهم فقد حدد القانون خطة إيران وسياستها ونواياها بالنسبة لمنح حقوق بترولية جديدة في المستقبل فاحتفظت الحكومة الإيرانية بثلاث الاحتياطي الذي تملكه من الاراضي التي يحتمل وجود البترول للاستغلال المحلي خارج منطقة الكنسورتيوم.

اما الشركات الجديد التي ستمنح في المستقبل حقوق استغلال البترول فد اشترطت إيران ان تملك 30% على الأقل من ممتلكات الشركات الحائزة على حق الاستغلال و50% من الحقوق الاكبر حجما على ان يكون تقدير ذلك للحكومة الإيرانية وحدها، كما حدد القانون ايضا اجل اتفاقيات الاستغلال باثنتي عشر سنة ومدة الانتاج بأربعين سنة على أن تؤول جميع الممتلكات للدولة الإيرانية، واشترطت إيران على سبيل التحفظ أن لا تحسب تكاليف الاستهلاك كجزء من تكاليف التشغيل.

ويلاحظ أن أهم شيء استحدثه القانون هو النص الصريح على المشاركة الإيرانية فضلا عن اقتسام صافي الارباح مناصفة وفسر هذا القانون بأنه اذا كانت الدولة الممثلة في الشركة الوطنية الإيرانية تملك نصف رأس المال فأنها تحصل اولا على نصف الارباح ثم تقسم الباقي على اساس حصتها في رأس المال، كذلك نص القانون الجديد ايضا على انه في حال اشتراك أي شركة اجنبية في التنقيب يتحمل الشريك الاجنبي نفقات البحث والتنقيب التمهيدي ولا يستردها الا اذا كانت الممثلة هي شركة البترول الإيرانية (نيوك). ولا يستردها إلا إذا اكتشف الزيت بكميات تجارية وفي حال اخفاق الشركة الاجنبية في اكتشاف الزيت خلال 12 سنة يجوز إلغاء الاتفاق وآخر ما حدده القانون هو عدم استخدام موظفين اجانب إلا في نطاق ضيق وقل عدد ممكن اما مجلس الادارة يتكون بالتساوي من اعضاء إيرانيين وغير إيرانيين .

وطبقت الحكومة الإيرانية على الفور قانون 1957 مع الشركة القومية الايطالية للزيت والغاز المعروفة باسم الهيئة القومية للمواد (للايدرو كاربونية) تلاه توقيع عقد مع الشركة الامريكية (بان امريكان) التابعة لشركة (ستاندارد اوف انديانا) في سنة 1958 وتكونت الشركة على غرار شركة (ايتي) الايطالية باسم (إيران بان امريكان اويل) وتبع ذلك توقيع عدة اتفاقيات وبشروط مجزية للغاية واهمها على الاطلاق الاتفاقيات المبرمة مع شركة بترول إيران وايطاليا (سيريب) وشركة (ايمينوكو) شركة البترول البحرية الإيرانية وشركة (سوفيران) المعروفة بمجموعة (اراب) ⁽²²⁾.

لم يكن بوسع إيران إن تبقى بمعزل عن المشاكل الاقتصادية الكبيرة التي جلبتها معها الحرب العالمية الثانية، بل إن بعض العوامل الخاصة أدت إلى إن تكون معاناة إيران من أثارها أكثر من معاناة معظم أقطار المنطقة الأخرى. فقد عاش الاقتصاد الإيراني في سنوات الحرب أزمة حقيقية انعكست اشكالها في شحة المواد الحياتية الأساسية فحسبما يعترف (محمد رضا بهلوي) بنفسه إن كلفة المعيشة في إيران ارتفعت بنسبة حوالي 400% خلال المدة الواقعة بين أواسط عام 1940 ونهاية عام 1942، ومع استمرار

الحرب تفاقمت مشكلة الغلاء داخل إيران أكثر بالمقارنة مع ما كان يسود البلاد عام 1939 لدرجة أن الأسعار من جميع مطالب الحياة ارتفعت بنسبة 629% في يونيو عام 1943 ومن ثم 850% في يونيو من العام التالي⁽²³⁾.

وكان من الضروري البحث عن وسيلة لتخفيف نفقات المعيشة ولما كانت بريطانيا أول دولة مستغلة للبترول الإيراني منذ عام 1901 تعرف باسم (شركة البترول الانجليزية الفارسية) وتحكي هذه الشركة قصة (بريطانيا) في سياستها الاستعمارية وسيطرتها البترولية لدرجة أصبح تاريخ شركة البترول الانجليزية جزءاً لا يتجزأ من تاريخ إيران السياسي والاقتصادي والدبلوماسي بل والاجتماعي أيضاً. وكان سلطانها قوياً وطوت كبار رجال إيران تحت جناحيها واصبحت هذه الشركة دولة داخل دولة بل لعلها وحدها كانت الدولة في إيران⁽²⁴⁾، لذلك كانت تسيطر على إيران عقيدة واحدة، وهو اعتبار شركة البترول الانجليزية كابوساً جاثماً فوق صدرها، وانها سبب كل الشرور والبلاء، فقد كانت الشركة كل شيء في (إيران)، حيث كانت حصة إيران بالغة الضالة بالنسبة الى أرباح الشركة الطائلة فمنذ عام 1911 عندما بدأ البريطانيون في العمل الجاد حتى عام 1951 حققت إيران من إيرادات الشركة ما قيمته 316 مليون دولار بينما حصلت الحكومة البريطانية نفسها على 700 مليون دولار⁽²⁵⁾ كما سوف نبين في الجدول الامتيازات الممنوحة للدول الأجنبية في تاريخ إيران .

في الخامس عشر من مارس عام 1951 اصدر مجلس النواب الإيراني على قرار تأميم عمليات شركة الانجلو- الإيرانية (Anglo- Iranian Oil Co) وبعد خمسة ايام صادق مجلس الشيوخ عليها واصبح القرار نافذ المفعول بعد ان وقعه (محمد رضا بهلوي) في الاول من مايو من العام نفسه، وتزامن ذلك مع انشاء شركة البترول الوطنية الإيرانية التي عرفت اختصاراً بـ (N. I.O.C) لتضطلع بعمليات اخراج وتصدير البترول الإيراني⁽²⁶⁾.

بدأت فكرة التأميم في الظهور عام 1947 عندما طالب الاتحاد السوفيتي من إيران منحهم امتياز للتنقيب عن البترول شمال إيران، وكانت وجهة نظر (محمد مصدق) أن السوفيت على حق في دعواهم وأنه يجب تحقيق المساواة بينهم وبين البريطانيين، مما يعني طرد الاثنين معا عن طريق سحب الامتياز البريطاني. وشجّعهم على ذلك أن الاقتراح كان يتفق مع الاستراتيجية الأمريكية، وفي عام 1951 كلف الشاه الدكتور (محمد مصدق) بتشكيل الوزارة، وتطبيق ما كان ينادي به عام 1947 على اعتبار أنه الشيء الوحيد الذي يتفق فيه (محمد رضا بهلوي) مع (محمد مصدق)⁽²⁷⁾.

تزامن تأميم البترول الإيراني مع وصول (محمد مصدق) الى رئاسة الحكومة الإيرانية فأصبح مصدق منذ التاسع والعشرين من ابريل 1951 رئيساً للوزراء وكان عليه ضمن اولى مهامه وضع قانون تأميم البترول الصناعة البترولية موضع التطبيق للإفادة من إيرادات البترول لتحسن اوضاع البلاد الاجتماعية والاقتصادية⁽²⁸⁾.

وكان الشاه يقصد من وراء فكرة التأميم التي اتفق فيها مع الأمريكان القضاء على النفوذ البريطاني في إيران ويفسح في الوقت نفسه المجال أمام الأمريكان، إذ كان من الطبيعي ان تدخل حكومة مصدق في صراع مع الحكومة البريطانية لتأميمها للنفط لأن شركة الانجلو - إيرانية لم تكن شركة تجارية فحسب وانما كانت تمثل مصالح الحكومة البريطانية داخل إيران⁽²⁹⁾.

وبعد نجاح الأمريكان في خلع (محمد مصدق) وإعادة (محمد رضا بهلوي) من روما إلى إيران وتعيين الجنرال (فضل الله زاهدي)⁽³⁰⁾ لرئاسة الوزراء وإسناد مهمة وقف تأميم البترول الإيراني وإعادة توزيع الأنصبة الأجنبية بطريقة جديدة. بحيث لا يكون للبريطانيين السيطرة القديمة نفسها على منابع البترول الإيراني،

وخصوصاً أن (فضل الله زاهدي) عُرف عنه كرهه الشديد للبريطانيين منذ الأربعينيات؛ لذلك اعتمد الأمريكيان على ذلك لإنهاء فترة انفراد البريطانيين بالبترول الإيراني وأعيد تنظيم الشركة البريطانية الإيرانية المؤممة بطريقة أصبحت بعدها بريطانيا ضمن مجموعة من المحتكرين للبترول الإيراني وأطلق على الكارتل "الكنسورتيوم"⁽³¹⁾.

التدخلات الدولية للبترول الإيراني .

استطاعت الحكومة البريطانية تحقيق الشق الأول في نزاعها مع إيران بإطاحة الحكومة الوطنية التي تبنت تأمين البترول، كما استطاعت تحقيق الشق الثاني وهو استغلال البترول بعد الصراع المرير الذي نشب بين الدولتين الإيرانية والبريطانية. وأيضاً حققت مبدأ جديد هو تحويل النزاع على البترول الإيراني الى الميدان الدولي حتى لا تقف وحدها في المستقبل إذ اصطدمت مع الاتحاد السوفيتي هناك. ونشأ بايعاز من الحكومة البريطانية احتكار دولي غربي جديد للبترول اشتركت فيه كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وانجلترا وهولندا⁽³²⁾ "وضم ثماني شركات عالمية، وهي: الشركات الأمريكية وتملك 40% من مجموع الحصص، والشركات البريطانية وتملك 40% من مجموع الحصص. والشركات الهولندية وتملك 14% من مجموع الحصص ثم الشركات الفرنسية وتملك 6% من مجموع الحصص.

وبذلك تكون بريطانيا قد فقدت 60% مما كانت تملكه من بترول إيران، وأما الولايات المتحدة فقد كسبت 40% من البترول الذي لم تكن تملكه كما تم الاتفاق على سريان جميع الترتيبات لمدة عشرين عاماً بحيث يصبح بعدها من حق (محمد رضا بهلوي) تأمين المؤسسات البترولية، كما تعهد (محمد رضا بهلوي) بتوجيه الموارد المالية العائدة من تصدير البترول إلى تحديث بلاده وتطويرها اجتماعياً واقتصادياً⁽³³⁾، ومع تزايد إيرادات البترول تضاعفت الاستثمارات وتعددت المشاريع الاقتصادية والتي زادت من الإنتاج ورفعت من دخل السكان. ولذلك بقيت من إيرادات البترول، حيث في عام 1953 وصلت الإيرادات البترولية أقل من 34 مليون دولار من حوالي ثلاث مليارات دولار أنفقت جميعها على خطة التنمية الاقتصادية الثانية للبلاد" من عام 1953⁽³⁴⁾.

وقد وصل (فضل الله زاهدي) منذ ترأسه للحكومة السعي لإعادة علاقات إيران الاقتصادية والسياسية مع دول العالم سيما الغرب، وقد تم ذلك بخطوات مدروسة وواضحة كما اتفق مع بريطانيا على إعادة العلاقات الدبلوماسية في ديسمبر 1953⁽³⁵⁾.

وكتب (فضل الله زاهدي) إلى الرئيس (أيزنهاور) في 26 أغسطس 1953 رسالة يعبر فيها عن نية حكومته نحو إصلاح الموقف الدولي لإيران، وقد عبر بوضوح عن تأكيده للولايات المتحدة بأن إيران ستستأنف علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا وكذلك الحفاظ على علاقات ودية مع باقي أعضاء العائلة الدولية على أساس من الاحترام المتبادل، وكان الهدف الرئيس من الرسالة يهدف لطلب المساعدة المالية التي تحتاجها إيران بشدة من الولايات المتحدة، لتدعيم مركزها المالي المباشر. لكي تتمكن من تصحيح الأمور المالية والاقتصادية التي تضررت في عصر (محمد مصدق) وكان رده الواضح الذي وعده بأنه سيلاقى رداً إيجابياً⁽³⁶⁾.

وبالفعل تم تقديم المساعدة المالية لإيران بواقع 23 مليون دولار أمريكي سنوياً وكانت تعد أعلى نسبة إنفاق في أي بلد في ذلك الوقت؛ وبذلك عمل (فضل الله زاهدي) على تطوير الاقتصاد، حيث لم يكن الهدف هو التطور الاقتصادي والمساعدات المالية المستمرة، وإنما كان الهدف الحقيقي يرمي إلى تقوية الزراعين الأساسيين نظام الجيش والبيروقراطية، كما كانت ترمي واشنطن و (فضل الله زاهدي) لدعم النظام سياسياً حتى تستطيع الموارد البترولية الإسهام في قوة النظام سياسياً وتصبح بذلك قادرة على مقاومة (حزب توده)

داخلياً والوقوف ضد الضغوط السوفيتية خارجياً. كما كانت لاسترضاء (فضل الله الزاهدي) نفسه خاصة وأنها كانت أفضل فرصة للتدخل الأمريكي في اقتصاد إيران منذ سنين⁽³⁷⁾.

لهذا استمرت المساعدات الأمريكية للحكومة الإيرانية ودعمها، وقد صرح (الشاه) عن أهمية إيران للولايات المتحدة الأمريكية، ورد عليه (أيزنهاور) بتصريح أكثر جرأة قائلاً "إنه من خلال المساعدة المناسبة ستصبح إيران حلقة أساسية في الدفاع عن العالم الحر. وبالتالي ستكون الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة لدعمها، وستتمكن من دحر النوايا الروسية في تلك المنطقة بصورة تامة"⁽³⁸⁾ على أن المساعدات الأمريكية جاءت من واقع الحال لكي تجبر إيران على مساعدتها في التضييق على الاتحاد السوفيتي وإضعاف موارده الاقتصادية، وبالتالي يتحقق الهدف الأمريكي قبل الإيراني .

لقد اعتمدت حكومة (فضل الله الزاهدي) على المساعدات المالية الأمريكية بصورة عاجلة والتي ساعدتها في التغلب على المعارضة ودعم الجيش، فالحكومة بقيادة (فضل الله الزاهدي) كانت تواجه مشكلتين أساسيتين هما: تسوية النزاع البترولي واستئناف العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا، فالتأكدات التي قدمها (زاهدي) للولايات المتحدة الأمريكية حول استئنافه للعلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا ساعدته في الحصول على الدعم الأمريكي، كما كان يأمل في أن يؤدي ذلك لتسوية شاملة للنزاع البترولي مع بريطانيا على الرغم من مشاعره الكارهة لبريطانيا، وبناءً على ذلك أعلنت إيران عن استعدادها لاستئناف العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا من أجل فض النزاع البترولي كخطوة أولى، وتم ذلك في 11 أكتوبر 1953⁽³⁹⁾.

ولقد استفادت إيران من استئناف العلاقات البريطانية الدبلوماسية مع بريطانيا عندما غيرت موقفها و تم رفع الحصار عنها، وبناءً عليه اتخذت بريطانيا خطوتين جديدتين تجاه الحكومة الجديدة ظهرت في إلغاء الإجراءات التي اتخذتها في طوكيو ضد اليابانيين المشتريين للنفط الإيراني، والثانية ظهرت عند موافقتها على تصدير قاطرات بريطانية الصنع للسكك الحديدية الإيرانية والتي كانت ممنوعة بموجب الحصار الاقتصادي الذي كان مفروضاً على إيران في اعقاب التأميم⁽⁴⁰⁾.

وبناءً على ذلك أعلن وزير الخارجية الإيراني (عبد الله انتظام) في 24 نوفمبر 1953 عن استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وترحيبها بذلك. كما أعلنت تبادل السفراء بدون تأخير وتزامن وصول البعثة الدبلوماسية البريطانية إلى إيران في 21 ديسمبر 1953 الذي تزامن مع إدانة (محمد مصدق) من إحدى المحاكم العسكرية الإيرانية، كما تم إعلان تعيين (علي سهيلي)⁽⁴¹⁾ سفيراً لإيران في بريطانيا والذي سبق له أن كان سفيراً بحكومة (محمد مصدق) حتى قطع العلاقات الدبلوماسية في أكتوبر 1952⁽⁴²⁾.

لقد عدّ الاتحاد السوفيتي دور الولايات المتحدة الأمريكية في تسوية مشكلة البترول الإيراني نوع من الصراع المعلن بينها وبين بريطانيا لاحتكار البترول الإيراني، والذي يعد جزءاً من الأطماع الأمريكية في الشرق الأوسط⁽⁴³⁾، ورغبتها في السيطرة على اقتصادها وتهميش الدور البريطاني، كما علقت صحيفة "أزفستيا" السوفيتية في الثالث من مارس 1954 على خطة إنشاء الكونسورتيوم" أنه نتيجة واضحة للصراع من أجل إعادة توزيع موارد نفط إيران لفائدة الاحتكارات الأمريكية والإضرار بالاحتكارات البريطانية، أما صحيفة "برافدا" فكان لها نفس وجهة النظر، فعند التوقيع على التسوية البترولية اعتبرت أن إجراءات الكونسورتيوم تمثل محاولة للسيطرة على جميع اقتصاد إيران وأنها جزء من المخططات السياسية - العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية ومغامراتها في المنطقة⁽⁴⁴⁾ وقد ثبت صدق تحليل السوفيت.

لقد انتقدت الحكومة السوفيتية الإدارة الأمريكية ولم توجه للحكومة الإيرانية أي نقد، وهي سياسة دبلوماسية اعتمدتها الحكومة السوفيتية الجديدة بعد وفاة (ستالين) أرادت بها إن ألا تعكر صفو علاقاتها مع إيران

بتبنيها إستراتيجية التعايش السلمي "Feareful coexistence" لتصبح أكثر جدية مقارنة بفترة حكم(سنالين). غير الاتحاد السوفيتي من معاملته لإيران واتخذ سياسة أكثر ليونة خاصة مع الشاه حين عودته لإيران، لذلك تم التوقيع على الاتفاقية السوفيتية والإيرانية المتعلقة بالحدود، وتصفية الشؤون المالية التي بقيت على طاولة المفاوضات لأكثر من أربع سنوات، وطبقا لهذه الاتفاقيات حصل الإيرانيون على أكثر من أحد عشر طنًا من الذهب الذي كان محفوظاً لدى البنك السوفيتي منذ مدة طويلة⁽⁴⁵⁾، وتعيضات قدرت بثلاثة ملايين جنيه استرليني حصلت إيران على بضائع مقابلها⁽⁴⁶⁾، وبذلك ضمن السوفيت حيادية إيران تجاههم.

كما أعادت قسمًا من الأراضي الواقعة شرق بحر قزوين وغربه إلى إيران بشرط أن يترك الإيرانيون مطالبتهم "بفيروزه" (قصة فيروزه الواقعة في حدود خراسان الشمالية) التي تم احتلالها من السوفيت ومنحوها أهمية خاصة، فقد رحبت الصحافة الإيرانية بالاتفاقية، بوصفها (نظرة جديدة) في السياسة السوفيتية تجاه إيران . في حين كان يرى البعض أنها محاولة للتخفيف من التوجه الإيراني نحو الانضمام إلى الحلف الدفاعي للشرق الأوسط المزمع عقده⁽⁴⁷⁾.

إن أي تحليل دقيق لموقف الحكومة التركية من النزاع البترولي الإيراني البريطاني يجب أن يأخذ بنظر الاعتبار إن تركيا كانت تخشى استغلال السوفيت لهذا النزاع وتدخل في إيران عن طريق اجتياح قواتهم للأراضي التركي مثلما فعلوا إثناء الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي يشكل تهديداً خطيراً للأمن الوطني التركي، لذلك لم يكن من قبيل الصدفة أن طلبت الحكومة التركية من نظيرتها البريطانية إن تعقد اتفاقية مع إيران على غرار الاتفاق البترولي الذي توصلت إليه مع العراق لان بريطانيا لو تقدمت في الماضي (بمثل هذه الشروط إلى إيران لما تطورت قضية البترول الإيراني الى شكلها الحالي) على حد ما جاء في إحدى الوثائق الرسمية حيث أن ايران في تلك الفترة تمتلك الكثير من الموارد التي يمكن الاستفادة منها في تقدم وتطور ايران لكنها بقيت معتمدة اعتمادًا كليًا على البترول مما جعل اقتصادها مهددًا في أية لحظة.

الخاتمة

إن الحركة الوطنية في ايران التي تمثلت بالجبهة الوطنية التي قادت مسيرة التأميم، عبرت عن نضالها المرير من اجل تحقيق العدالة في الثروة القومية التي تنبع من ارضهم، ويجب الاستفادة منها، لذلك عندما اقدمت على خطوة التأميم كان عليها ان تعد الاهداف والخطط الطويلة الامد للاستفادة من هذا الذهب الاسود، فكان محمد مصدق هو القائد لقرار التأميم، لكن التدخلات الاستعمارية المتمثلة ببريطانيا والولايات المتحدة الامريكية عملت كثيراً من اجل افشال هذه المحاولة الفريدة لكي لا يسري صداها في دول المنطقة وتعمل بها، لذلك عملت وجندت كل امكانياتها المادية والعسكرية في اسقاط عملية تأميم البترولية وبالفعل دبرت انقلاب وكان هذا الانقلاب خطط في الخارج ونفذ في الداخل، وعلى الرغم من ذلك، فإن اصداء التأميم كان له دوره الفعال في المنطقة العربية والدولية، واخذت هذه الدول بالدعوة الى التأميم وسارت بخطة قرار التأميم الايراني.

وخلال فترة الدراسة برز الوجود الامريكي الفعلي في ايران حيث تمكنت من السيطرة على ايران بعد تدخل جهاز الاستخبارات الامريكية في عملية اسقاط كومة مصدق، ومن ذلك الوقت نجحت السياسة الامريكية في السيطرة الاقتصادية وبالخصوص السياسة البترولية في ايران .

يتضح مما سبق ان الحكومة الايرانية لم تدرك في بداية الامر اهمية البترول الذي تمتلكه كثروة وطنية ولم تبال في سيطرة الشركات البريطانية على مقدراتها وثروتها، لكنها عندما احست بالاستغلال التام والغبن الذي لحق بها من جراء الامتيازات التي منحتها للجانب البريطاني بدأت بالغاء الاتفاقيات المعقودة بينها

وبين بريطانيا في عام 1933 والبدء من جديد باتفاقية جديدة من شأنها تحقيق شيء من النفع المادي لها، لكن مع تتابع الاحداث ايقنت الحكومة الايرانية انها وقعت اتفاقية كان من شأنها رفع مستوى الدخل الايراني غير ان الشركات كانت تحتكر الكثير من الارباح ولم يدخل في خزانة الحكومة الايرانية سوى القليل، ومن خلال الدراسة تبين بأن المستفيد الاول هي الولايات المتحدة الامريكية بحصولها على اعلى حصة بالعقود البترولية في ايران .

الهوامش

1. اسعد محمد زيدان الجوارى، سياسة ايران الخارجية في عهد احمد شاه 1909-1925، البصرة، 1990، ص97.
2. عبد السلام عبد العزيز فهمي، الاحتكارات الدولية وسياسة طهران البترولية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، العدد 28، ابريل 1972، ص162.
3. احمد أبو الوفاء، التحكيم الاختياري والاجباري المنشآت المعارف الاسكندرية، 1988، ص 88 .
4. احمد عبد الحميد عشوش، النظام القانوني للاتفاقيات البترولية في البلاد العربية، دار النهضة العربية، 1975، ص31.
5. عاطف سليمان، تأمين البترول الايراني 1951، ص 19 .
6. فوزية صابر محمد، إيران بين الحربين العالميتين تطور السياسة الداخلية 1918-1939 رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، 1986، ص262-264.
7. روح الله رضاني، سياسة إيران الخارجية، 1941-1979، ترجمة علي حسين فياض، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العراق، ص 298 .
8. المصدر نفسه، ص 300 .
9. New York times, May 22/1951 – s. 17.
10. عبد السلام عبد العزيز فهمي، مصدر سابق، ص 165.
11. أحمد مهابة، إيران بين التاج والعمامة، كتاب الأمل- مصر، العدد 22، 1989م، ص64.
12. وفقاً لسياسة الإدارة الأمريكية الجديدة، قام وزير الخارجية الأمريكي (جون فوستر دالاس) بزيارة بعض دول الشرق الأوسط عام 1953 وكان يحمل معه فكرة إنشاء مشروع الحزام الشمالي والذي كان يهدف من إنشائه تحقيق سياسة تطويق الاتحاد السوفيتي وتأمين الحدود الشمالية للدول المشمولة بهذا المشروع وهي: (باكستان، إيران، تركيا)، كما أبدى دالاس استعداد الولايات المتحدة الأمريكية لتقديم كافة أنواع المساعدات الاقتصادية والعسكرية لأعضاء المشروع. انظر: محمد عبدالرحمن يونس العبيدي، إيران وقضايا المشرق العربي 1941-1979، أطروحة دكتوراه جامعة الموصل 2005-العراق، ص136
13. روح الله رضاني، الخليج العربي ومضيق هرمز، ترجمة عبد الصاحب الشيخ، (مركز دراسات الخليج العربي - جامعة البصرة -1984)، ص 62.
14. محمد جواد على، العلاقات الأمريكية- الإيرانية 1942-1987، مجموعة باحثين، العلاقات الدولية لإيران، بغداد، 1987، ص 198.
15. روح الله رضاني، سياسة إيران الخارجية، 1941-1979، مصدر سابق، ص 298.
16. آمال السبكي، مصدر سابق، ص188.
17. المصدر نفسه، ص 190.

18. أحمد مهابة، مرجع سابق، ص120.
19. المصدر نفسه، ص30.
20. آمال السبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين (1906-1979م) - عالم المعرفة- مصر، جمادي الآخرة - 1420 أكتوبر، تشرين الأول، العدد 250، 1999م، ص 177.
21. الشركات البترولية متعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية ، د.محمد خيتاوي، مؤسسة رسلان للطباعة والنشر، سوريا دمشق ، 2010، ص224.
22. عبد السلام عبد العزيز فهمي ، الاحتكارات الدولية وسياسة طهران البترولية ، مجلة السياسة الدولية العدد 28/السنة الثامنة ابريل 1972مصر، ص168.
23. عبد الهادي كريم سليمان، إيران في سنوات الحرب العالمية الثانية، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة- العراق، 1986م ، ص 107.
24. عبد السلام عبد العزيز فهمي، الاحتكارات الدولية وسياسة طهران البترولية ، مصدر سابق ، ص 162.
25. المصدر نفسه، ص 163.
26. منير عبود جديع ، العلاقات الايرانية التركية 1950-1960، رسالة ماجستير، كلية التربية ابن رشد جامعة بغداد العراق، 2001 ، ص 37.
27. حسن كريم الجاف، موسوعة تاريخ إيران السياسي، مجلد4، الدار العربية للموسوعات، بيروت - لبنان، 2008م ، ص 78
28. د.ك. و. ملفات البلاط الملكي ، التسلسل 311/4957، تقرير سري من السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية في 7مايو 1951 ، الوثيقة رقم 40.
29. O.S.S : Special Estat ment By central Intelligence Agency
Film2,carrent crisis in IRAN ,of march 16 1985.p275-276 .
30. الجنرال فضل الله زاهدي: ولد عام 1890م كان أحد المقربين من رضا شاه وألقت القوات البريطانية القبض عليه عام 1943م أثناء غزوها لإيران في الحرب العالمية الثانية ونفته إلى فلسطين والهند، ثم عين مساعداً لـ "نورمان شوارشكوف" عام 1945م لإعادة تنظيم الشرطة والحد من نشاط "حزب توده ومن ثم عين وزيراً للداخلية في حكومة مصدق عام 1951م واختلف معه وكلف في أغسطس 1953م لقيادة الانقلاب ضد مصدق. ينظر :حسن كريم الجاف، موسوعة تاريخ إيران السياسي، المجلد الرابع، مصدر سابق، ص 244.
31. الكنسوريتوم: تطلق هذه الكلمة أو المصطلح على المشروعات التي تقوم على نحو مشترك بين عدد من الشركات الكبرى المنافسة في صناعة معينة، ولم يطلق اللفظ على الاتفاقيات البترولية الأخرى إلا على كونسورتيوم إيران الذي بدأ عام 1954. انظر: آمال السبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين 1906-1979م، مصدر سابق، ص192.
32. عبد السلام عبد العزيز فهمي ، مصدر سابق ، ص 165.
33. آمال السبكي- تاريخ إيران السياسي بين ثورتين 1906-1979م، مصدر سابق ، ص195.
34. فهمي هويدي، إيران من الداخل، مركز الأهرام للترجمة والنشر-مصر، ط 4، 1991، ص 29.
35. روح الله رمضاني، سياسة إيران الخارجية، 1941 - 1979، مصدر سابق، ص 284 - 285.

36. وزارة الخارجية الولايات المتحدة، النشرة 29، العدد 742 ، 14 سبتمبر 1953، ص 349.
37. روح الله رمضاني، سياسة إيران الخارجية، 1941 - 1979، مصدر سابق، ص 283.
38. محمد جواد علي، العلاقات الأمريكية - الإيرانية 1942 - 1987، مصدر سابق، ص 197.
39. روح الله رمضاني، سياسة إيران الخارجية، 1941 - 1979، مرجع سابق، ص 284.
40. روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص 285، نقلاً عن نيويورك تايمز، 29 أكتوبر، 1953.
41. باقر عاقل، شرح حال رجال سياسي ونظامي إيران، ج ، دوم ، جاب اول، نشر كفتار باهماكاري، نشر علم 1380، ص 838 .
42. روح الله رمضاني ، مصدر سابق ، ص 285.
43. الشرق الاوسط : (Middle East) مصطلح غربي استعماري استخدمه الفرد ماهان (Mahan Alfred T) في مقال في لندن عام 1902، كثر استعماله ابان الحرب العالمية الثانية وهو يشمل منطقة جغرافية تضم سوريا، لبنان، فلسطين، الاردن، العراق، الخليج العربي، مصر، تركيا، ايران، وتتوسع لتشمل افغانستان وقبرص وليبيا احياناً والمقصود من اطلاق هذا المصطلح وادخال دول غير عربية عليه هو تجنب استعمال مصطلح للمنطقة العربية او الوطن العربي لمحاربة مفهوم القومية العربية ونزع صفة الوحدة منها كما ان للمصطلح دلالة على مركزية أوربا في العالم وهو شرق اوسط بالنسبة لموقعها الجغرافي ، والرابط الوحيد الذي يربط هذه البقاع هو الموقع الجغرافي فقط . انظر : عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج 4، مرجع سابق ، ص 456.
44. خليل اسماعيل الحديثي، النظام العربي وإصلاح جامعة الدول العربية، ، ص 313.
45. Roger Stevens to foreign office, Dec 25, 1954 .
46. الشؤون الإيرانية" معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية (الجامعة المستنصرية العدد الرابع، 1986م، ص 21.
47. Roger Stevens. to foreign office, op. S. 358.
- قائمة المصادر
اولاً: الوثائق :
- د.ك.و . ملفات البلاط الملكي ، التسلسل 311/4957، تقرير سري من السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية في 7 مايو 1951 ، الوثيقة رقم 40.
 - ثانياً : الكتب العربية والمعرّبة :
 - أحمد أبو الوفاء، التحكيم الاختياري والاجباري المنشآت المعارف الاسكندرية، 1988.
 - أحمد عبد الحميد عشوش، النظام القانوني للاتفاقيات البترولية في البلاد العربية، دار النهضة العربية، 1975.
 - أحمد مهابة، إيران بين التاج والعمامة ،كتاب الامل -مصر، العدد 22، 1989 م.
 - اسعد محمد زيدان الجواري، سياسة ايران الخارجية في عهد احمد شاه 1909- 1925، البصرة ، 1990.
 - آمال السبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين (1906- 1979م) - عالم المعرفة- مصر، جمادي الآخرة - 1420 أكتوبر، تشرين الأول، العدد 250، 1999م.
 - باقر عاقل، شرح حال رجال سياسي ونظامي إيران، ج ، دوم ، جاب اول، نشر كفتار باهماكاري، نشر علم 1380

- خليل إسماعيل الحديثي، النظام العربي وأصلاح جامعة الدول العربية .
- روح الله رمضاني، سياسة إيران الخارجية، 1941-1979، ترجمة علي حسين فياض، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العراق .
- روح الله رمضاني، الخليج العربي ومضيق هرمز، ترجمة عبد الصاحب الشيخ، (مركز دراسات الخليج العربي - جامعة البصرة -1984).
- عاطف سليمان، تأمين البترول الإيراني 1951.
- عبد السلام عبد العزيز فهمي، الاحتكارات الدولية وسياسة طهران البترولية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 28، أبريل 1972.
- عبد الهادي كريم سليمان، إيران في سنوات الحرب العالمية الثانية، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة- العراق، 1986م .
- فهمي هويدي، إيران من الداخل، مركز الأهرام للترجمة والنشر-مصر، ط 4، 1991.
- محمد جواد علي، العلاقات الأمريكية- الإيرانية 1942-1987، مجموعة باحثين، العلاقات الدولية لإيران، بغداد، 1987.
- محمد خيتاوي، الشركات البترولية متعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية، مؤسسة رسلان للطباعة والنشر، سوريا دمشق، 2010.
- ثالثاً : الكتب الأجنبية :
- O.S.S . Special Estat ment By central Intelligence Agency
Film2,carrent crisis in IRAN ,of march 16 1985.p275-276.
- Roger Stevens to foreign office, Dec 25, 1954 .
- رابعاً : الاطاريح والرسائل الجامعية :
- فوزية صابر محمد، إيران بين الحربين العالميتين تطور السياسة الداخلية 1918- 1939 رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، 1986.
- محمد عبدالرحمن يونس العبيدي، إيران وقضايا المشرق العربي 1941- 1979، أطروحة دكتوراه جامعة الموصل 2005- العراق.
- منير عبود جديع، العلاقات الإيرانية التركية 1950-1960، رسالة ماجستير، كلية التربية ابن رشد جامعة بغداد العراق، 2001 .
- خامساً : البحوث والدراسات :
- عبد السلام عبد العزيز فهمي، الاحتكارات الدولية وسياسة طهران البترولية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 28، أبريل 1972.
- الشؤون الإيرانية" معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية (الجامعة المستنصرية العدد الرابع، 1986م.
- الموسوعات :
- حسن كريم الجاف، موسوعة تاريخ إيران السياسي، مجلد4، الدار العربية للموسوعات، بيروت -لبنان، 2008م.